

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۸۹۱
۶۶۵۳

<p>۵۸۹۱</p> <p>۶۶۵۳</p>		<p>شماره ثبت کتاب</p>
<p>موضوع</p> <p>شماره قفسه ۱۳۱۵</p> <p>شماره کتاب ۶۶۵۳</p>	<p>مؤلف</p> <p>کتاب</p>	<p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p>

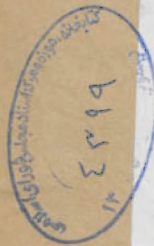
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۲۹۴۳

بازدید شد
۱۳۸۲



بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲



۵۵۵۳		۸۱۵۸
شماره ثبت کتاب		
موضوع	مؤلف	کتاب
شماره ثبت	۱۳۸۱	کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت شد
۲۹۴۳

مست
۲۹۰۷۹
شماره قفسه ۴۱۲۱

۳۳۱

۲۲۹

۳۳۲

۳۳۳
۴۱۲۱

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

شماره قفسه
۴۳



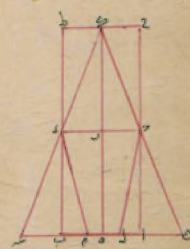
بسم الله الرحمن الرحيم

أقول بعد حمد الله بحسن كل عسر وحار كل كسر ومجرب كل مستعصر والصلوة على محمد النبي المذنب وعلى آله أهل كل خير وخير أن العلمات بأسرها حصر صا الهندسيات مع وقوع مسائلها ووقوعها لا تشبه سائر العلوم والصناعات في ارتباط الأجزاء واشتمال المقدمات وصيرورة أكثر مسائلها التي هي الإلهيات مبادئ لما أتى بعد هذا وأما في أن اثنين يدونها إلى أن يتكامل عند الأشياء إلى الغايات ولا يفتقر على من شذأ شأنا أبداً معظم العلم بالاعراض الهندسية على معرفة الخطوط المتوازية وأعمالها الثلاثة التي بني بناءها على المصادرة المشككة واستقصى برهانها من المقدمات المعصلة التي لا يتكامل ولا يعلم قلنا الناظر في هذا العلم تعالى شئت فيها أو يستخرج أفكار الخاضعين في هذا النوع من قاساة طلب برهان عليها وهي التي أودعها صاحب كتاب الأصول في أثناء تصادرات جعلها فاضحة بقلته وعددها من المبادئ الموضوعة التي هي حال أشتابها على صناعة فروع صناعته فقال في وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين وكانت الزاويتان المائلتان في جهة واحدة انقص من قائمتين فالخطين إذا خرجا في تلك الجهة فلا بد من أن يلتقيا وليت شق أي صاحب صناعة مستقيم الهندس أشتاب هذا العز الذي الموضوعة صناعتهم من القرب للمحال عليهم أهل الصناعة العالي إذا خاص فيما خرج من فته مغتر عجا لمة فان كانت من المبادئ البنية بانفسها فلم يفتقر مع آخرتها كقولهم الأشياء السائدة شئ واحد متساوية وانكل اعلم من القرب في ضمان وان كانت مما يحتاج إلى بيان فلم يفتقر مع سائر أشتابها من مسائل العلم في مساق وما ذلك القرآن الحق الذي أفاد الغيب الكلي من قولهم كل خطين وقع عليهما خط غير مجموع داخلتهما أقل من قائمتين فانهما يلتقيان وكل خطين وقع عليهما خط غير مجموع داخلتهما غير أقل من قائمتين فانهما لا يلتقيان حتى يخرجا أحدهما في سلك الأوليات فاستغنى عن الجليل وتآخر قبله من رتبة المسلمات فاحتاج إلى البرهان أو ما يملك الخصوصية التي استحق الواحد أياها لا أن يصار أحد المباحث الفلسفية ونحوها محروم منها تماماً كلها في المسائل الهندسية ولو لم يكن من الأوصاف لوحدت هذه التي صودت بها مع التي برهن عليها في الشكل السابع من المقالة الأولى مستلذان متباينتان وقصبتان متماثلتان لأن المربع في أحدهما إلى الثلثا

كل

كل زاويتين يصيران زاويتين مثلث فانهما أقل من قائمتين وفي الأخرى إلى قولنا كل زاويتين قائمتين فانهما مستصيران زاويتين مثلث فكيف يسع لأحد أن يتبع لهما من كل من مختلفين أو يتسبها إلى فزون متباينين هذا مع اهتمام صاحب الأصول بأبانتها هو أبين من هذه القصص وقاية باضحا ما هو شذوهم من هذه المصادرة وذلك أن قوله كل خطين مثلث مجموعين فيها أطول من قائمتين وقوله الزاوية الأصلية بطريق كل فزون من محيط الدائرة يقع داخلها وقوله شذأ شذأ من المساواة إلى مقدار واحد متساوية وما أشتابها فان قهرهم من هذان الخطين لميل أحدهما عن الآخر يتقاربان عند الامعان في السابعة عن قاعدة تمام ويثبت أن ينتهى التقارب في التلاقق فلذلك حكم عليهما باللتقاء وإنما أهل بيان على الحكم التكال على حدس المتعلم الذي خطأه ما لا يقية القواعد الحكيمة ونظمت تصديقه القرائن العقلية من تأني الجعنة في المقادير المصنفة وتكونها في طبعها قابلة للاقتضاء والاشياء مراد امت باقية الذات على الاستمرار والقد فأن من ادعى بهذا الحكم بطلان عن غير تقابل مقدارين متداد قريتهما باجزاء متساوية من الأبعاد المتعددة المتناقصه الباداد إنما من غير أشياء إلى وقوع عند حدود التقاد وقلنا أن هذا التعيين مما يعجز بالذهن عن الميل إلى الحكم كذا في الخطوط الموضوعة جزاء الأسماء وقد قام البرهان على وجود خطين لا يتلاقحان مع انهما أبداً يتقاربان وذلك على قطع الزاويتين أحدهما من اللذين لا يقعان عليه فتران جماعة تأخرتها عنهم من المبادئ في هذا العلم لما نظر في التعيين الإضافات وخلعون بقدر الاعتناء انقص لهم الحال فكلوا لها حجة وانتهجوا إليها حجة فبلغ كل ما يستر له وحجاب عاشر عليه كقبي لرافع فيما وقع إلى بيان شاف ولما عثر فيما رأيت من كلامهم على برهان كاف بل وجدت من وحدته باحتساءها تمسك في الإشتاب بافتاح الخليل ويحمل في أوضاعها غاية التحمل فمنهم من بدلها بمصادرة أخرى فترية منها في الظهور والحق وهو أن على من البشير المتشعر في الفرض الرياضي ومنهم من أقام عليها سرها تافهياً على عقدة لا يتقدمها إلى الوضع والجلاد وهو الحكم العا لمراد الصحيح عمر الخيامي ومنهم من بناها على مقدمة من الطرية لا تخرج على صاحب العظمة والذكاء وهو الفاضل القياس بن سعيد الجوهري وما وجدت كلام غير هؤلاء الثلاثة في هذه المسئلة إلى هذه الغاية وقد حير الله تعالى في بعد هذا الكلام والوقوف على مزال أقدامهم طريقاً واحتجاً مرتباً على سبيل الشك في بعض أوضاعها على هذا الإشكال ويشفي عن هذا الداء نقصا لكني رأيت أن أقدم إيراد ما عثر عليه من المقالات والشعر إلى ما روي عليها من القسوس والمعارضات فترادتها بما يتيسر لي دلالة على ضالة الطلاب وعرضاً على كفاة أولى الألبان والافتضاء عليه موكلاً في ذهن من نظر واصف واعتبر ولم يتعصب العلم المستعان وعذر إلى كذا

للمخارجة والمداخلتان معاً مساويتان لقاعدتيهما وهكذا إلى آخر تلك المخارجة الأولى
فيصغر هذه تكون لها لثة مربعة لها وهي التي تفرقها الأولى والثانية من غير أن تخط
تحتل بينهما وبعضها غير مربعة فيصير متوسط تلك الميقات والأبعاد بان يجعلها
تساوي بينها ما ظهرها من الأصول إلى هذه الأمور وجد بينها في العقل وأظهر ما عده
الجمهور الأولها على استماع الملائكة مع قول الأخرج إلى غير نهاية يجعلها أحدًا شأنا
الاسم إلى فراخه ويجعل سائرها التي تحتاج إلى بيان في سؤاله وأورد لها الشكل
في مقابلته وأما هدية التي نصيبها الحد الثاني للاسم الأعلى الماهية هي التي يسمونها
في الشكل الثاني والثالث بعد ذلك في صالحي من الخاص والأعراض التي تسمى به في ذلك
مضافاً إلى البدي صير ما بينها على الزوايا العقلية وهكذا ينبغي أن يكون الترتيب الحكمي فيها
شأنها فيها وإنما كان العزم من تروا في الخطوط على هذا الوجه من الصناعة هو كونها
على وضع متعكك لتابع الأخرج غير المتماثل كان المزمع من قبل الخط إلى المقاطعة الأولى
خطاً غير متوازيان أو الخطوط المقاطعة لا يصعب أن يحكم عليها بما استوعق تلك في خط غيرها
بل يجب أن يلاحظ أحدها فقط وأكلاهما وعلوهم أن هذه احتج من المصادرة المتكثرة
فيها فيكون خطاً غير متوازيين أو وضعها من الوهم وأن يكون جميع الأبعاد مساوية داخل
في مفهوم الاسم التوازي ودخول الصورة وكان ذلك لا زعماً بين أنما يتبع في كتاب الأصول
بعد الترتيب على الشكل الثالث والثاني فالحاج إلى الشارة في أثناء ذكر المبادئ تسمى به الحد
بما التفت به هذه الخطوط المتوازية وهو ترتيب الحدود التي تقع على الخط مع خط قاعدته على وإنما
قدم الحد لعدم الاستزاد بين الحد الشايع لمعهم الاسم والحد دل على الماهية فترافع
حد الخطوط المتوازية كما ذكره صاحب الأصول اعتبر خطين يقاطعان مع ثالث غير قاطع لهما
يحددهما بحيث يتعكك جميع الأبعاد كليهما مع ذلك الخط بل إن كان أحدهما مساوياً لآخر
عنه كان أحدهما يقاطعه في إحدى الجهتين متساوية إلى أن يقاطعه في الجهة الأخرى فيكون
أيضاً لذلك حكم كسب التوازي بينهما بما بالإضافة إلى ذلك الثالث إذا كان مفهوم التوازي
اعني مساوياً لأبعاد خطيه صورة متساوية لهما معاً فتصاد هذه القضية أعرف هذه تلك
المصادرة وفيه ما فيه **فصل في المقادير** قد عفاورد في المقادير الأولى من رسالته في
شرح ما اشكل من صادرات كتابه مقدس بيان هذا الخط في ثمانية أشكال وذكر ما ينبغي
أن يكون بكما الأصول بعد الشكل الثامن والعشرين وحينئذ يثبتها بينا المقادير استزاد إلى
مواضع الخط فيها أيضاً الباحث عليها أثناء الله **الشكل الأول** وهو كمن يقادير أصول
خطان مفروض ونمض أو هو دألي ونمض أو هو دألي ونمض أو هو دألي ونمض أو هو دألي ونمض
استزاد أن كانا من المقدس في **الشكل الأول** فضل أو فاقلاً زوايا أو مساوية زوايا **و**



برهان صلح اب خطا اب مثلث و د مثلث و زاویه اب غمان فاعدا اب
د و متساویان و سایر الزاویات مثل سایر الزاویات فیکر زوایاه اب د و متساویان
خطا اب د و متساویان بقیه ده و متساویان فیکر زوایاه ده و د و متساویان
و د مثلث اب د و زاویه اب د و د متساویان و ذلك ما اردنا ان نبین **شکل** و هو
أشهر الاصول فیکر شکل اب د و تقسم اب بنصفین علی و یخرج عمود علی ا فاقبل
د و مثلث و د و عمود علی و برهان فضل ده و خطا د مثلث و د و مثلث و د و
ا ب غمان فاعدا ده و د متساویان و زاویه اب د و د متساویان فیکر ده و
د و د متساویان و خطا ده مثلث و د و مثلث و الزاویات متساویان فالثبت مثل
الثالث و سایر الزاویات الاصلح النظائر متساویه فیکر د و مثلث و د و زاویه د و مثل
د و د غمان و ذلك ما اردنا ان نبین **شکل** و هو لا من الاصول و فیکر شکل اب د
فاقل ان لواجب اب د و فاعدا ب برهان تقسم اب بنصفین علی و یخرج عمود
و یخرج علی استقامه و یقبل د و مثلث و یخرج د و خط عمود علی و یخرج د و
فیقطعان د و علی د و فضل خط د و د و خطا د و مثلث و د و مثلث و د و
فاعدا د و د و د و متساویان و زاویه د و د و د و متساویان فیکر زاویه د و
مثلث د و د و زاویه د و د و د و متساویان فیکر زاویه د و د و د و متساویان
فیفعل زوایاه اب د و ان کانا فاعین فندعی الحرف و الی کنا فاعین فیکر
کل واحد منهما اما اصغر من فاعنه و اما اکبر فیکر و الا اصغر من فاعنه و فیکر سطح
د و علی سطح د فینطبق د و علی د و خطا د و علی ا فیکر خطا د و مثلث د و
لان زاویه د و اعظم من زاویه ا و خطا د و اعظم من اب و كذلك ان اخرج الخطان
مالا فانهما علی هذا النقطه فیکر کل واحد من الخطین الواحد اعظم من الاخر فیکر
خطا د و الی الاستقامه و كذلك ان اخرج اب د و علی استقامه من الجهة الاخری کانا
علی الاستقامه فیکر هذا البرهان و یشاره حال الجانین عند الانطلاق فیکر ان خطان
سعیان یقطعان سقیما علی فاعین فیرتفع البعدینهما من حتی ذلك الخط و هذا
حال اولی حد فکون الاستقامه و یحصل البعدین فیکر خطان و ذلك مما لا یزال یستوف
و ان کان کل واحد منهما اکبر من فاعنه فیکر عند الانطلاق و مثلث د و مثلث د و
اصغر من اب و ذلك یجب الخطیه الواضحه علی هذا النقطه فخطان ا ب و فیض ان
اخرجنا الی الجهة الاخری کانا فیض ان فیض ان فیض ان فیض ان فیض ان فیض ان فیض ان
و ذلك مما یتمکد ان قرین بادنی نظیر بحث و هذا محال انهم لما ذکرنا و اذا امتنع
ان یکون الخطان متفاضلین هما متساویان و اذا کانا متساویین فالزاویه اب د و متساویه

مخازن

بما اذن فان من فعل بعد كلام طويل ورد له لزيادة شرح هذا العلم والبع
 د من نظيره من الخط المائل بينهما بحيث يتحرك الزوايا من الماخضات متساوية
 خطا و مستقيمان في سطح مستقيم وفرضنا على خط نقطة ج بعده من ب وبين خط ج
 خط د زواوية مثل زاوية ا فاما قايما يخرج من نقطة ه الى خط د وخط ج يكون
 الزوايا من الماخضات متساوية و فالي المهندس ليس في الحكم المثلث الصحيح مساوي
 الهندس و اما انه لم يمكن فلا يمكن ان يخرج من ه خطوط الى هـ جـ د و غير هـ ب على
 زوايا غير متساوية من كل الزوايا في الخطين جميعا مضافا صغرا فيكونا مضافا
 فيه هذا المعنى اعني المتساوي من الجانبين والصغرا الكبر مع ان المقادير نفسها في الما
 خضات له فلا محالة انه يمكن ان يقع البعد ا ب كائين في الشكل الاول والمفضل و د رط
 متساويين وبفضل خط ج ط زاوية ه مثل ط خط ج هو البعد الثاني و ط اعظم من خط
 ه فالحظ ان الى الاساع وبفضل و ط و متساويين وبفضل و ط هو البعد فان كان
 هـ اصغر من ط فالحظ ان الى المتساوي و قد كانا الى الاساع هـ هذا على اقل وان كانا
 متساويين يلزم هكذا وان كان و هـ اصغر من هـ فالحظ ان الى المتساوي فهذا البيان
 ان يكون و ط اصغر من ط و لا الزا الحاصل الا في هذان الخطين المستقيمين في سطح
 مستويا كانا الى المتساوي في جهة فلا يميزان يسع في تلك الجهة اصلا وكذلك اذا كانا
 الى الاساع **فصل في بيان** هذا البيان بيان عن هـ في احوالها بيان حكم كل اثنيتين
 فيه المثلث يكون ا ب من واظم عنده لا يكون له جـ د من الناس من يقول ان البعد
 بين نقطة خط ج وبين خط اخر هو البعد الخارج من تلك النقطة الى الخط وليس الحق
 كذلك لانه ربما يكون البعد الخارج من مسقط البعد الاول الى الخط الاول غير المسقط
 الاول فيكون بعد نقطة عن نقطة غير بعد نقطة عنها وهذا محال بل اذا كانت الزاوية
 الماخضات متساوية كان من الخطين ما عن ذلك الخط الواصل بينا واحدهما من الحقيقة
 يكون البعد بينهما لا غير وهذا المعنى في خطين بينا بقدا والمهندسين مضاد ووا على
 القضية التي تطلب انهما عنهما والمتساويين ان اذن خط مستقيم واخرج من طرفي
 كانا بحيث اذ وصل بينهما الى خطين متساويين كان البعد بينهما اعمو اعلمها وكان البعد
 متساوية فالحظ ان لمتساويين ولا يستعان فليس هذا البعد ان الخاضع **فصل في**
 ليس الاصل سطح ا ب و د و ا ب قائم فاقول ان مثل ج و د مثل ج و د و ا ب ان
 لم يكن ا ب مثل فكون احدهما اعظم وليكن ج و اعظمها وبفضل هـ مثل ا ب اصل ا ب
 زاوية هـ مثل زاوية ج و ا و هـ اصغر من ج و د اعظم من قائم فلا محالة
 من مثل هـ و فكون اعظم زاوية هـ القائمة هذا حال خط ا ب مثل ج و د وذلك ما



[illegible]

فيضان

فقطاعان ^{سطح} على ^ق كان هذا غير منماد صوره ^{ال} اما وورده في آخر الشكل الثالث
زيادة الوضع فانه يتصور على ذلك مواخذات منها قوله في بيان امكن اخراج خط من نقطة
على احد الخطان المرفوضين الى الخارجتين يكون الزوايا الداخليتان متساويتين على
الوجه المحكي دون الهندسي يمكن ان يخرج منه خطوط الى زوايا غير متساوية على زوايا غير
متساوية من كلتي الجهتين في الخطان الى قوله لانه لا يمكن ان يقع الزوايا فقال الاول
انما يعرف كون تلك الزوايا متساوية من غير ما يات في الهندسة فكيف ينبغي الحكم على
لتصحيح سادى الهندسة بانه على ذلك ولولم يعرف كونها متساوية اصغر بعضها اكثر
المادة عند نقطته غير الهندسية فمن يعلم ان جميع ان يقع بين الصفتين على الصريات
والكبريات مساوية لتلك الزاوية المرفوضة ببديهة القاطع اما البرهان اما على البديهة
فيه فليس على هذا مستبان اما البرهان وجوب كون بعض الزوايا في صورة اخرى هذه الصفة
وهي التي يحدث عن طريق خطوط غير متساوية من نقطة واحدة على محيط الدائرة الى نقطة
اخرى التي هي خارج محيط الدائرة المرفوضة ببديهة القاطع واما على ان الزوايا المتباد
من الخطوط وتلك الخطوط المستقيمة زوايا القطع فان بعضها وهي التي قطعها ليست اكبر من نصف
دائرة يكون اما اصغر من قائمة والباقي وهو الذي يكون قطعها اكبر من نصف يكون ادا اكبر
قائمة وتسمى ان يكون بين تلك الصريات والكبريات ما هو مساويا لهما فخطاها كاسمين في
الشكل المبين من المثال اننا نثبت من الاصول اذا كان ذلك كذلك فكيف ينبغي ان يدعى
وقد سمي ان يبين كل صريتين وكبريات تقف واما البرهان المصغر لاجب هذا الحكم
بعض الزوايا وهي المستقيمة الخطان ولا تستاعد في بعضها وهي التي يحيطها الخط المستقيمة
والمستديرة معا فلا يمكن ان يكون الاهدسا كغيره يخرج صاحب المبادئ من عدة ما في
في نسبة هذا الحكم ومنها في زوايا الناس من يقول ان البعد بين نقطة على خط وبين خط
اخر هو العمود الخارج من تلك النقطة وليس الحق كذلك فاقول انني هذا الموضع
خالف الحق والشهور المصطلح بين اهل الصناعة اما ما قلته فلان بعد ان تقطع عن الخط
لست اقول بعد الخط عن الخط واهو صخر خط يخرج منها وهو العمود والذي ذكره على ما سيجي
فيما بعد واما ما قلته للشهور المصطلح فلا يتم بعد من غير عن ذلك العمود البعد بين الخطوط والخط
والدليل على ذلك ما ذكره صاحب الاصول في هذا المقام اننا نثبت حديث بعد القول من
المركز فانه صرح بتسمية ذلك العمود بعدا وما ذكره من انكار اختلاف العمود وارتفاع اختلاف
البعدين جميعا على قوله فغير طاني لدعاه لارتفاع لول وبما يكون العمود الخارج من مركز الخيط
الاول الى الخيط الاول غير ما يقع والاول ارتفاعا مستقيما عن ذلك فيكون بعد نقطة عن
نظر ما ترمع بعد نظير ما عليها وانما وجب ان يقول فيكون بعد نقطة عن خط غير بعد نقطة اخرى

عن خط آخر وهذا حق وانما طرأ عليه هذا السبب من قبل من بعد الخط
وبين بعد النقطتين الخط وبين بعد النقطتين الخط وكان مراده ان بين النقطتين
كل بعد خط عن خط آخر اعلى احدهما خطا من قبل ان بعد كل نقطة عن خط آخر عليه
استنتج في بيان هذه النقطتين كون بعد نقطة عن نقطة ثانية مقابرا البعد الثاني عن نقطة
ثالثة فالبعد الماخوذ في الدعوى غير الماخوذ في القضية المستعمل في الخلف والماخوذ في القضية
غير الماخوذ في القضية وذلك لان البعد الماخوذ في القضية هو موافق لغيره في المقام لا في الماهية
على كلامه جري مجرى الحق في ثناء هذه السببية ثم ان الشكل السادس على مقدمه غير بديه
وهو ان يجب ان يلا في كل مقاطع لاحد خطين سماهما خطين الخط الاخرينهما فاقصر في
بيانها على قولنا ان البعد بين المقاطعين يزداد الى ما لا نهاية والبعد بين المقاطعين
بعد واحد فيوشك ان يصير البعد بين المقاطعين اعظم من ذلك والواحد وحيد
يكون القاطع قد قطع كليهما ولا يبقى على عاقل ان هذه المقدمة التي جعلها المسمى بـ
عن المصادر المشكوك فيها بعينها وقد عرفنا حالها واذ كان مثل هذا البيان يقتضيه
في هذا الموضع وكان اول بيان المصادر مقصرا على شكلها كان الامر عليه اخف
ولما احتاج الى هذا الطريق وانما اكبر ما اوجبت في هذه الرسالة راداً على من يريد
الاضاح المصادرة ببيان من هذا القبيل مع زيادة تقرير وشرح فاقول من الشبهة ان كل
مقدار متناه يترادى بادات لانها لا نهاية لها فانه يجاوز كل حد يمكن ان يفرض فيقول
ما لا يتناهى وهذا حكم راسخ مطلقا الصحيح ما ادعاه الخياط في جهنا ولصحت المصادرة
فيها من غير احتياج الى مزيد بيان لكن التحقيق يقتضي تفصيلا فان هذا الحكم صحيح في بعض
الصور غير صحيح في بعضها وهكذا يكون حال اكثر الشبهات المتنازعة عن المقدمات المحقة
اما القاصد من الصنفين اعني الصحيح وغير الصحيح فهو اعتبار كليات الشرائع لا ان كان
متنازعا في المقادير كالاعداد المتنازعة بالاحاد المتنازعة بواو متنازعة بالكرها
المتنازعة المتنازعة بالافراد المتنازعة بالان الحكم على المقدار المتنازعة بوجوه كل حكم
ان يفرض قوة الى ما لا يتناهى فيصير لا ريب فيه بل يجب ان يفرض هذه القضية في الاول
ولغاية وصنع هذا الحكم اخذه صاحب الاصول في رسم المعنى الذي يترتب انساب
بين المقادير اعني الحاجة في تقدير المقالة الخامسة حيث قال المقادير التي يقال ان
بعضها وبعضها خفية هي التي يمكن اذا صوغها ان يزيد بعضها على بعض ويصح عليه ايضا
برهان الشكل الاول من المقالة العاشرة من غير ان يصح به في المبادئ والمصادرات
انما ان كانت كليات المتنازعة المقادير فربما لا يصح هذا الحكم على المقدار المتنازعة
بل ان الزيادة المتنازعة بل يصح ان يحكم عليه بان لا ينهت مع تزايد مراتب متناهية

الوجه

الى حد ما يفرض قوة متناهية ان يجاوزه وذلك لان طبيعة المقدار في ذاتها
لا تقسمات لا يتناهى كما يقف في الحكم فان فرض مقدار وهو ان مقدار متنازعة
مرات لانها لا نهاية لها ووجه ما يفرض في السمت الذي يقصده ان يكون مقدارا الزيادة
في المرة الاولى جزءا من واحد وجزءه حتى يصير البعد المتنازعة الاول
وفي المرة الثانية جزءا من واحد وجزءه حتى يصير البعد المتنازعة الثاني وفي المرة الثالثة
جزءا من واحد وهكذا يكون البعد المتنازعة ابدا بجزء فاما يقع بين المقدار المتنازعة والمقدار المتنازعة
ولا يمكن ان يكون مقدار تلك الزيادة متناهية لان ما بين المقدارين متناقص فيكون المسمى
تزايد مرات لانها لا نهاية لها غير واصل الى حد ابدا متناقصا ان يجاوزه فلهذا الاحتمال
لا يصح إطلاق القضية المذكورة على الوجه المشهور وهكذا ان اعتبر في جابا لتناقص كما
اسرعت اليه في صدر الرسالة فظهر من ذلك انه لا يصح الحكم بصحة البعد المتنازعة بين
المقادير اعظم من البعد الواحد بين المقادير الا بعبارة اعتبار الزيادة في ذلك
بحسب الاصل بيان هندسي وشأن هذه الطريقة مع نظريتها وتطاول صاحبها على
الطريقة الاولى راجعة الى طريقة تلك وصار في هذا الباب المثل السار في كل
وغيره ولما ظهر حال الشكل السادس من اشكاله كان الشكل السابع متبعا عليه انفع كونه
الحكم المخطوط المتنازعة من غير احتياج الى المقدمة التي صاد عليها القديس وفي الشكل الثامن
اراد ان يبين تلك المقدمة فبناها اليه على مقدمة التي عرفنا حالها وذلك ما اردنا ايضا
فصل ثانيا في الجوهري قد اصابنا كتاب الاصول وقد اذ في ما يدور في كل فرع مقدما
ومحطحات وفي اشكال الكتاب قريبا من خمسين شكلا فيما يتعلق بهذه المسئلة من المبادئ
وقد كل خطين مختلفين فصل من الاصول ضعف وفصل من ضعف ضعف كذلك مرارا كثيرة وقد
على الاضطرر ضعف وعلمنا جميع ضعف كذلك مرارا كثيرة فلا بد ان يبقى من اضعاف الخط
الاصول ما هو اقص من اضعاف الخط الاقص ومن الاشكال الاشكال الستة التي اولها الثاني
والعشر من حيث ترتيبه في نسخة وقد ذكر في اشكال الاول من السبعة ما ذكره صاحب
الاصول في السابع والعشرين مضافا الى دعوى اخرى اخرها الثالث والثامن وقد راو قبل
هذه الاشكال شكلا اخر بعد الثالث عشر من الاصول يذكر فيها ان كل نقطة يخرج منها خطين
مستقيمة في جهات مختلفة محيط بثلث زوايا مثلث زوايا معا لا تخرج من تلك النقطة
الزيادة سبع نسخة الاصل بعد العشرين ثمانية نسخة وهذه نسخة الشكال الستة المذكورة
فقط في الفاظها في **شكل** من الاصول في نسخة اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين
وقع على خطي واحد ونصفه اربعين طرعا ومساويين فان خطي واحد متساويان واذا كانا
متساويين فبعد كل نقطة من خط من كل نقطة من خط من نظيرة لها بعد واحد اربعين

ب 4 9 2

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

[illegible]

تدوینات ملاحظه
علی خط دوری
طرحه سرزادویه



ملهم الصواب ٥

تمت بحمد الله تعالى

تمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الأول سنة ١١٥٠

في قوله تعالى

انه قائم بن خطاه اذا اخرم لا يلقي خطاه ، فيلقى خطاب ، فعلى تقدير ان يكون خطاب ، في مبدأ

۵۲

Handwritten text in Arabic script, heavily faded and obscured by stains. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines across the right page.

